الأمم المتحدة

A/62/7/Add.37

الجمعية العامة

Distr.: General
24 March 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ١٢٨ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، والمساعي الحميدة وغيرها من المبادرات السياسية التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

التقرير الثامن والثلاثون للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، والمساعي الحميدة، وغيرها من المبادرات السياسية التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/62/512/Add.6). ويتضمن ذلك التقرير الاحتياجات المقترحة من الموارد للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ لخمس بعثات سياسية خاصة، هي المبعوث الخاص المعني بالمناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة، وممثل الأمم المتحدة لدى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لعملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل، والميزانيتان المنقحتان لعام ٢٠٠٨ لبعثة الأمم المتحدة في نيبال ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال. واجتمعت اللجنة خلال نظرها في التقرير بممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية.

٢ - وتشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة وافقت، في قرارها ٢٣٨/٦٢، على اعتماد إجمالي قدره ١٠٠ ٩١٠ ٤٠٣ دولار للبعثات السياسية الخاصة في إطار الباب ٣، الشؤون

250308 250308 08-28123 (A)

السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويعكس هذا انخفاضا قدره ٠٠٠ ١٥٠ ٢٠٠ دولار مقارنة بمبلغ ١٠٠ ٠٦٠ ٦٠٤ دولار المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (انظر الفقرة ١٦ من الجزء الخامس من قرار الجمعية العامة ٢٣٨/٦٢). ووافقت الجمعية العامة أيضا على ميزانيات البعثات السياسية الخاصة الست والعشرين المقدمة في تقرير الأمين العام (A/62/512) بمبلغ مجموعه ٣٠٠ ٥٨٧ ٣٨٦ دولار للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وبالتالي فإن الرصيد غير المخصص المتبقي من اعتماد البعثات السياسية الخاصة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ يبلغ ٨٠٠ ٣٢٢ ١٧ دولار.

٣ - ويقترح الأمين العام احتياجات إضافية لعام ٢٠٠٨ إجماليها ٠٠٠ ٦٥٢ ٥٦ دولار للبعثات الخمس المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه. وبالنظر إلى رصيد الاعتماد المتاح في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ البالغ ٨٠٠ ٣٢٢ ١٧ دولار، تبعا لما قررته الجمعية العامة في قرارها ٢٣٨/٦٢ (انظر الفقرة ٢ أعلاه)، يقترح الأمين العام، وفقا للإجراءات المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١، رصد اعتمادات إضافية قدرها ١٠٠ ٥٢٨ ٣٤ دولار في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، ومبلغ ١٠٠ ٨٠١ ٤ دولار في إطار الباب ٣٥، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابله مبلغ مماثل في إطار باب الإيرادات ١، الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٤ - وتشير اللجنة إلى التعليقات والتوصيات المقدمة في تقريرها عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، والمساعي الحميدة وغيرها من المبادرات السياسية التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/62/7/Add.29)، وكذلك في تقريرها عن تعزيز إدارة الشؤون السياسية (A/62/7/Add.32). وبوجه خاص، تعيد اللجنة تأكيد ضرورة مراعاة الأدوار والمسؤوليات المميزة لجميع إدارات الأمانة العامة، واللجان الإقليمية، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، والوكالات المتخصصة وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الأفرقة القطرية، وضرورة تحسين التنسيق فيما بينها سعيا إلى تحقيق أوجه كفاءة و/أو وفورات.

٥ - وترد تعليقات اللجنة وتوصياتها بشأن احتياجات البعثات السياسية الخاصة الخمس المقدمة في تقرير الأمين العام (A/62/512/Add.6) في الفروع من الثاني إلى السابع أدناه.

ثانيا – المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالمناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة

ألف – الولاية والنتائج المقررة

٦ – يقدم تقرير الأمين العام المعلومات الأساسية المتعلقة بأنشطة المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالمناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة وتطور هذه الأنشطة (A/62/512/Add.6، الفقرات ٢–٨). وتلاحظ اللجنة أن الأمين العام أبلغ مجلس الأمن، في رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بمقترحه تمديد ولاية مكتب الاتصال المؤقت لمبعوثه الخاص إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ورفع مستوى المكتب إلى بعثة سياسية خاصة، بالنظر إلى استمرار محادثات السلام خلال عام ٢٠٠٨ والمسائل المتبقية التي يتعين مناقشتها في عملية السلام ذات الصلة (S/2007/719). وقد أبلغ رئيس مجلس الأمن، في رده المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/720)، الأمين العام بأن المجلس أحاط علما بمقترحاته.

٧ – وأُبلغت اللجنة باستئناف المحادثات في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ وبإحراز تقدم بعد إجراء مفاوضات مكثفة اختُتمت بتوقيع عدة اتفاقات أساسية ستتطلب دعم الأمم المتحدة. وأُبلغت اللجنة أيضا بأنه من المقرر أن تجتمع الأطراف من جديد في آذار/مارس ٢٠٠٨ وبأنه من المنتظر توقيع اتفاق السلام النهائي بعدئذ. وعلاوة على ذلك، تُجري إدارة الشؤون السياسية مشاورات مع إدارات الأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى لكفالة اتباع نهج متسق للدور الذي ستضطلع به المنظمة في فترة التنفيذ.

٨ – وتلاحظ اللجنة أن المبعوث الخاص والموظفين التابعين له يتشاورون بشكل وثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في السودان، على مستوى رؤساء البعثات والمستوى التنفيذي، بشأن المسائل المتصلة بأنشطة جيش الرب للمقاومة في المنطقة، وأن كلتا البعثتين تقدم أيضا دعما لوجستيا وأمنيا إلى مكتب المبعوث الخاص، وذلك في حدود ولايتيهما الحاليتين وإمكانياتهما (A/62/512/Add.6، الفقرة ٨).

باء – الاحتياجات من الموارد

٩ – تقدر احتياجات مكتب المبعوث الخاص لفترة سنة واحدة تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بمبلغ صافيه ٦٠٠ ٥٣٦ ٢ دولار (إجماليه ٤٠٠ ٧٣٨ ٢ دولار). وتلاحظ اللجنة أن احتياجات المبعوث الخاص في عام ٢٠٠٧ مُوّلت بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٤٩/٦٠ المتعلق بالنفقات غير المنظورة والاستثنائية لفترة السنتين ٢٠٠٦–

٢٠٠٧. وكما ورد في تقرير الأمين العام (A/62/512/Add.6)، بلغت الموارد اللازمة لتشغيل المكتب ٣٠٠ ٧٤٦ دولار في عام ٢٠٠٧. وتعكس الزيادة في هذه الاحتياجات تجديد وتمديد ولاية مكتب المبعوث الخاص لسنة كاملة، وتحويل المكتب إلى بعثة سياسية خاصة، كما تعكس التدعيم المقترح من أجل تمكينه من مواصلة مشاركته في عملية السلام.

١ - الموظفون المدنيون

الوظائف	العدد	الرتبة
الوظائف الأولية المعتمدة في البداية لعام ٢٠٠٧[أ]	لا ينطبق	
الوظائف الشاغرة في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨	لا ينطبق	
الوظائف المقترحة لعام ٢٠٠٨	١٠	١ و أ ع؛ ١ مـــــــد-١؛ ٢ ف-٥؛ ١ ف-٤؛ ١ ف-٣؛ ١ خ م؛ ١ خ ع؛ ٢ ر م.
الوظائف الجديدة	١٠	١ و أ ع؛ ١ مـــــــد-١؛ ٢ ف-٥؛ ١ ف-٤؛ ١ ف-٣؛ ١ خ م؛ ١ خ ع؛ ٢ ر م.
الوظائف الملغاة		
الوظائف المنقولة		
الوظائف المعاد تصنيفها		

(أ) في عام ٢٠٠٧ جرى تمويل الاحتياجات بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٤٩/٦٠ المتعلق بالنفقات غير المنظورة والاستثنائية.

٢ - التعليقات والتوصيات بشأن الوظائف

١٠ - تغطي تكاليف الموظفين المدنيين البالغة ٠٠٠ ٤٧١ ١ دولار ملاكا وظيفيا مقترحا يضم ١٠ موظفين مدنيين (٨ وظائف دولية ووظيفتان وطنيتان). وقد طبق في حساب تكاليف الموظفين عامل شغور قدره ١٠ في المائة. وتلاحظ اللجنة أن المبعوث الخاص يقوم بمهام رئيس للبعثة وأن هذه الوظيفة، برتبة وكيل الأمين العام، قد أدرجت لها اعتمادات في الميزانية على أساس الوقت الفعلي لممارسة العمل لمدة ٩ أشهر، وهي المدة القصوى لمثل تلك العقود خلال السنة الواحدة. ويمكن تلخيص الوظائف الأخرى المقترحة، الواردة في الفقرات ١٤ إلى ٢٢ من تقرير الأمين العام (A/62/512/Add.6) على النحو التالي:

(أ) وظيفة برتبة مد-١ لرئيس مكتب الاتصال في كمبالا، يتولى شاغلها مسؤولية تنسيق التحليلات والتقارير بشأن التطورات في المنطقة المرتبطة بعملية السلام والإشراف عليها، وتمثيل المبعوث الخاص على أعلى المستويات، حسب الاقتضاء، بالإضافة للإشراف على عمل المكتب وموظفيه؛

(ب) وظيفة برتبة ف-٥ لمستشار أقدم للشؤون السياسية، يتولى شاغلها مسؤولية إسداء المشورة للمبعوث الخاص ودعم أنشطته في المنطقة، وجميع الأنشطة ذات الصلة في المقر على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

(ج) وظيفة برتبة ف-٥ لمستشار أقدم للشؤون العسكرية، يتولى شاغلها مسؤولية ضمان إطلاع المبعوث الخاص اطلاعاً تاماً على المسائل العسكرية والأمنية السائدة وإسداء المشورة إليه بشأن اتفاق وقف النار وجوانب عملية السلام المتعلقة بالأمن، كما يتولى مهمة الاتصال بالعنصرين العسكريين في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في السودان وبسائر النظراء المعنيين في المنطقة؛

(د) وظيفة برتبة ف-٤ لموظف للشؤون القانونية، يتولى شاغلها مسؤولية إسداء المشورة القانونية للمبعوث الخاص بشأن كافة جوانب الولاية، ومسائل القانون الدستوري وغيره من القوانين الوطنية حيثما كان لها تأثير في العملية السياسية، وكافة المسائل المتعلقة بعملية السلام في جوبا والاتفاق المتعلق بالمساءلة والمصالحة وتنفيذ البرنامج؛

(هـ) وظيفة برتبة ف-٣ لموظف للشؤون السياسية، يقدم شاغلها المساعدة لمدير المكتب في جهوده بشأن رصد وتحليل التطورات في البلد وفي المنطقة فيما يتصل بعملية السلام وأنشطة جيش الرب للمقاومة؛

(و) وظيفة من فئة الخدمة الميدانية لموظف للشؤون الإدارية/المالية، يقدم شاغلها الدعم الإداري واللوجستي للعمليات المكتبية الفنية بالتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في السودان وإدارة الدعم الميداني؛

(ز) وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمساعد إداري؛

(ح) وظيفتان من (الرتبة المحلية) لمساعد إداري/مكتبي وسائق.

١١ - وأُبلغت اللجنة بأنه نظراً لاستئناف المحادثات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ فإن وظيفتي المستشار العسكري والمستشار الأقدم للشؤون السياسية يجري تمويلهما حالياً عن طريق الإجراءات الخاصة بالنفقات غير المنظورة والاستثنائية. **ولدعم الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص بهدف تيسير المفاوضات ودعم تنفيذ اتفاق السلام خلال هذه الفترة**

الحرجة، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظائف المقترحة لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام.

٣ - التكاليف التشغيلية

١٢ - تقدر الاحتياجات اللازمة لتغطية التكاليف التشغيلية لعام ٢٠٠٨ بمبلغ ٥٠٠ ٠٦٥ ١ دولار. وتتضمن الموارد المقترحة مبلغاً قدره ٩٠٠ ٢٤١ دولار لتكاليف غير متكررة متعلقة باقتناء خمس سيارات رباعية الدفع (٨٠٠ ١٢٠ دولار)؛ واقتناء مواد في إطار بند المرافق والهياكل الأساسية، مثل مولد للطاقة، وأجهزة لتكييف الهواء، وأثاث ومعدات للمكاتب، وأجهزة لإطفاء الحريق (٠٠٠ ٧٥ دولار)؛ ومعدات تكنولوجيا المعلومات (٦٠٠ ٢٧ دولار)؛ ومعدات اتصال (٥٠٠ ١٨ دولار).

١٣ - وتلاحظ اللجنة أن مكتب المبعوث الخاص في كمبالا يستضيفه مكتب الاتصال التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد اتخذ قرار بأن يتقاسم المكتب أماكن العمل مع البعثة في كمبالا بهدف تيسير التعاون ولأهداف تتعلق بفعالية التكلفة. وكذلك الأمر بالنسبة للوحدة التابعة للمبعوث الخاص في جوبا التي تتقاسم أماكن العمل مع بعثة الأمم المتحدة في السودان بهدف الحد من المصروفات المرتبطة بأماكن العمل والمعدات الأخرى مثل معدات تكنولوجيا المعلومات وأثاث المكاتب والأمن.

١٤ - وتلاحظ اللجنة أيضاً أن الميزانية تتضمن مبلغاً قدره ٨٠٠ ٢٩٣ دولار مخصصاً لتغطية تكاليف النقل الجوي المرتبطة باستئجار طائرة ثابتة الجناحين والتكاليف المتصلة بها. وأُبلغت اللجنة بأن استئجار الطائرة ضروري نظراً لعدم موثوقية الرحلات الجوية التجارية وقلة الرحلات في المنطقة دون الإقليمية، مما قد يعوق قدرة المبعوث الخاص على إجراء مشاوراته في الوقت المناسب.

١٥ - **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن التكاليف التشغيلية.**

ثالثا - ممثل الأمم المتحدة لدى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة

١٦ - تلاحظ اللجنة أن مجلس الأمن قد مدد مؤخرا ولاية المجلس الدولي للمشورة والمراقبة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (انظر قرار مجلس الأمن ١٧٩٠ (٢٠٠٧)).

١٧ - وتُقدَّر الاحتياجات المقترحة من الموارد لممثل الأمم المتحدة لدى المجلس للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بمبلغ ٦٠٠ ٦٤ دولار. ويغطي

هذا المبلغ نفقات سفر الممثل الخاص للأمين العام ومناوبيه/مستشاريه في مهام رسمية لحضور اجتماعات المجلس (٦٠٠ ٤٢ دولار)، والموارد اللازمة لاستضافة اجتماع واحد في نيويورك (٠٠٠ ٢٢ دولار) (A/62/512/Add.6، الفقرة ٢٧). ومن المتوقع أن يعقد المجلس ثلاثة اجتماعات في عام ٢٠٠٨ (في واشنطن العاصمة وعمّان ونيويورك).

١٨ - وقد أُبلِغت اللجنة بأن المراقب المالي سيؤدي مهام ممثل الأمين العام لدى المجلس خلال عام ٢٠٠٨، مما أفضى إلى انخفاض قدره ٩٠٠ ٩٧ دولار بالمقارنة مع الموارد المعتمدة لعام ٢٠٠٧. وتشير اللجنة إلى أن احتياجات عام ٢٠٠٧ غطت المرتبات والتكاليف العامة للموظفين لممثل الأمين العام على أساس 'المدة الفعلية لممارسة العمل' لفترة أقصاها ٨٠ يوما، ولمساعد خاص (برتبة ف-٤) لمدة ستة أشهر في عام ٢٠٠٧ (A/61/640/Add.1، الفقرة ٢٢). **وتوصي اللجنة بالموافقة على الموارد المقترحة للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة.**

رابعا - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لعملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل

ألف - الولاية والنتائج المقررة

١٩ - يقدم الأمين العام في الفقرات ٢٨ إلى ٣٨ من تقريره (A/62/512/Add.6) معلومات عن خلفية مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لعملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل، وعن ولاية المكتب وتطوره وحالة أنشطته.

٢٠ - وتلاحظ اللجنة أن العرض الوارد في تقرير الأمين العام قد تجاوزته الأحداث الأخيرة التي وقعت بعد وضع الميزانية. وتلاحظ اللجنة أن الأمين العام كان قد أشار إلى أنه نظرا لعدم وضوح الرؤية بشأن ما قد تتمخض عنه التطورات في عملية تحديد المركز، فإن مكتب المبعوث الخاص يعتزم الاحتفاظ بالحد الأدنى من الموظفين خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، بغرض تمثيل الأمم المتحدة في أي محادثات وتقديم التوضيحات والمشورة بشأن مقترح التسوية و/أو عناصره، حسب الاقتضاء، ثم الاستمرار لمدة شهر آخر من أجل تصفية البعثة (A/62/512/Add.6، الفقرة ٣٨).

باء - الاحتياجات من الموارد

٢١ - احتياجات مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لعملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل التي صافيها ٨٠٠ ٦٢٠ دولار (إجماليها ١٠٠ ٧٠٧ دولار)، والواردة في تقرير

الأمين العام (A/62/512/Add.6)، تغطي ميزانية تشغيلية لمدة ثلاثة أشهر تمتد من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨ (٥٦٦ ٤٠٠ دولار) وميزانية تصفية لمدة شهر واحد من ١ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ (٥٤ ٤٠٠ دولار). وكانت احتياجات عام ٢٠٠٧ بمبلغ ٧٢٧ ٧٠٠ ٦ دولار. ويعكس انخفاض الموارد المقترحة البالغ ١٠٦ ٩٠٠ ٦ دولار اختصار فترة التشغيل والتصفية المقررة في عام ٢٠٠٨.

١ - الموظفون المدنيون

الوظائف	العدد	الرتبة
الوظائف المعتمدة في البداية لعام ٢٠٠٧	٥٣	١ و أ ع؛ ١ أ ع م؛ ٤ مـــــــد-١؛ ٣ ف-٥؛ ٤ ف-٤؛ ٥ ف-٣؛ ١٩ خ م؛ ١٦ خ ع
الوظائف الشاغرة في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨	لا ينطبق	
الوظائف المقترحة لعام ٢٠٠٨	١١[أ]	١ و أ ع؛ ١ أ ع م؛ ٢ مد-١؛ ١ ف-٥؛ ١ ف-٤؛ ٥ خ ع
الوظائف الجديدة	-	-
الوظائف الملغاة	٤٢	٢ مـــــــد-١؛ ٢ ف-٥؛ ٣ ف-٤؛ ٥ ف-٣؛ ١٩ خ م؛ ١١ خ ع
الوظائف المنقولة	-	-
الوظائف المعاد تصنيفها	-	-

(أ) يُتوقع أن تبقى ثلاث من هذه الوظائف (١ ف-٥، و ٢ خ ع (الرتب الأخرى)) من ١ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، باعتبارها فريقا لتصفية البعثة.

٢ - التعليقات والتوصيات بشأن الوظائف

٢٢ - تكاليف الموظفين المدنيين المقترحة والبالغة ١٠٠ ٤٠٩ دولار، بالمقارنة مع مبلغ ٤٠٠ ٦٨٠ ٤ دولار المعتمد لعام ٢٠٠٧، تعكس خفض ٤٢ وظيفة إلى ما مجموعه ١١ وظيفة، كما هو موضح في الجدول أعلاه، للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨. ويُتوقع أن تبقى ثلاث من هذه الوظائف (١ ف-٥، و ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لفترة إضافية مدتها شهر واحد، حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، للاضطلاع بمهام تصفية البعثة. **وتوصي اللجنة بقبول اقتراحات الأمين العام.**

٣ - التكاليف التشغيلية

٢٣ - تعكس الاحتياجات المقترحة لتكاليف التشغيل والبالغة ٧٠٠ ٢١١ دولار انخفاضا قدره ٦٠٠ ٨٣٥ ١ دولار مقارنة بالموارد المعتمدة لعام ٢٠٠٧. وهذا راجع في معظمه إلى خفض عدد الموظفين والموارد التشغيلية اللازمة لفترة أقصر من التشغيل والتصفية في عام ٢٠٠٨ المزمع الآن القيام بها (انظر الفقرة ٢١ أعلاه). واستوضحت اللجنة بشأن الاحتياجات من النقل الجوي (٥٠٠ ١١ دولار)، فأُبلغت بأنه لم تكن هناك أي رحلة إلى كوسوفو خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى شباط/فبراير، وأنه ليس هناك أي رحلة مقررة في آذار/مارس، لأن مجلس الأمن لم يصدر توجيهات أخرى بشأن الخطوات القادمة المتعلقة بكوسوفو. وأُبلغت اللجنة بأنه كان من المقرر أن يقوم اثنان من موظفي مكتب المبعوث الخاص بزيارة إلى كوسوفو في الفترة من ١١ إلى ١٦ آذار/مارس بغية التشاور مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بشأن القضايا المتعلقة بإغلاق المكتب.

٢٤ - وتلاحظ اللجنة من الفقرة ٣٣ من تقرير الأمين العام (A/62/512/Add.6) أن البلد المضيف سيواصل توفير أماكن للمكاتب إلى أن ينهي مكتب المبعوث الخاص عملياته. وأُبلغت اللجنة بأن مذكرة التفاهم المبرمة بين مكتب المبعوث الخاص ومكتب الأمم المتحدة في فيينا/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مذكرة مفتوحة، وهي لذلك ستبقى سارية المفعول إلى أن ينتهي وجود مكتب المبعوث الخاص.

٢٥ - **وتوصي اللجنة بالموافقة على الموارد التي يقترحها الأمين العام لتغطية التكاليف التشغيلية لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام لعملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل.**

خامسا - بعثة الأمم المتحدة في نيبال

ألف - الولاية والنتائج المقررة

٢٦ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن مجلس الأمن قرر إنشاء بعثة الأمم المتحدة في نيبال لمدة ١٢ شهرا في قراره ١٧٤٠ (٢٠٠٧)؛ ويرد وصف لولاية البعثة في الفقرة ٤٧ من تقرير الأمين العام (A/62/512/Add.6). وتلاحظ اللجنة أن التطورات التي شهدها عام ٢٠٠٧ أدت مرتين إلى تأجيل انتخابات تشكيل الجمعية التأسيسية في تموز/يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر. غير أن اتفاقا أبرم في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ نص على جملة أمور منها التاريخ الجديد للانتخابات المحدد في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وأبلغ الأمين العام مجلس الأمن بطلب حكومة نيبال تمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر اعتبارا من ٢٣ كانون

الثاني/يناير ٢٠٠٨ (S/2007/789)، وقرر مجلس الأمن لاحقا في قراره ١٧٩٦ (٢٠٠٨) تمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر.

٢٧ - وتورد الفقرات ٤٨ إلى ٥٨ من تقرير الأمين العام (A/62/512/Add.6) معلومات عن أنشطة البعثة، بما في ذلك مجالات التعاون التشغيلي بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. وتلاحظ اللجنة أيضا أن إدارة الشؤون السياسية تقدم التوجيه الفني إلى البعثة، وتقدم إدارة الدعم الميداني الدعم التشغيلي إليها (المرجع نفسه، الفقرة ٥٥).

٢٨ - وتلاحظ اللجنة أن الأمين العام أشار إلى أنه نظرا للولاية التي تضطلع بها البعثة، فإن الوضع المستقبلي للبعثة يتوقف بصورة حاسمة على الموعد الذي ستجري فيه انتخابات الجمعية التأسيسية. فإذا أجريت الانتخابات في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، يمكن القيام تدريجيا بإنهاء العنصر الانتخابي للبعثة بنهاية الولاية الحالية (تموز/يوليه ٢٠٠٨)؛ أما فترة بقاء العناصر الأخرى للبعثة، لا سيما عنصر رصد الأسلحة والأفراد المسلحين، فسوف تحدد لاحقا بالتشاور مع حكومة نيبال (A/62/512/Add.6، الفقرة ٥٨).

باء - الاحتياجات من الموارد

٢٩ - يقدر مجموع الاحتياجات من الموارد المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في نيبال للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بمبلغ صافيه ٥٠٠ ٤١٤ ٥٦ دولار (إجماليه ٥٠٠ ٠١٨ ٦٠ دولار). وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة ضمنت قرارها ٢٣٨/٦٢ اعتمادات قيمتها ٨٠٠ ١١٧ ١٦ دولار لتغطية نفقات شهر واحد من العمليات العادية وستة أشهر من أنشطة تصفية البعثة. غير أن افتراضات التخطيط نُقحت اعتبارا لما تقرر بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٩٦ (٢٠٠٨). وتشمل الميزانية المقترحة في تقرير الأمين العام (A/62/512/Add.6) موارد قيمتها ٦٠٠ ٩٣٣ ٤٣ دولار للإنفاق على البعثة لمدة سبعة أشهر من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، تليها مرحلة تصفية تستغرق خمسة أشهر فيما بين ١ آب/أغسطس و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وتقدر الموارد الخاصة بها بمبلغ ٩٠٠ ٤٨٠ ١٢ دولار. وبالنظر إلى الموارد التي سبقت الموافقة عليها للبعثة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٣٨/٦٢ (٨٠٠ ١١٧ ١٦ دولار)، ستبلغ الاحتياجات المقترحة الإضافية للبعثة ٧٠٠ ٢٣٦ ٤٠ دولار.

٣٠ - وأحيطت اللجنة علما بأن مقترح الميزانية المنقح يراعي الدروس والخبرة المستفادة من تنفيذها في عام ٢٠٠٧ وإنجازات البعثة، كما تتجسد في تغليب الطابع الوطني على الوظائف، ونقل الوظائف إلى ميادين لم تقدر فيها أصلا الاحتياجات من الوظائف حق قدرها، وتوحيد المهام، واستخدام الخبرات الاستشارية الانتخابية لتقديم المشورة المتخصصة على المدى القصير إلى لجنة الانتخابات.

٣١ - وتغطي الموارد المقترحة تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٠٠٠ ٠٩٢ ٣ دولار)، بما في ذلك الاحتياجات المتصلة بمراقبي الأسلحة العسكريين البالغ عددهم ١٥٥ فردا و ٧ مستشارين لشؤون الشرطة؛ وتكاليف الموظفين المدنيين (٧٠٠ ٤٧٦ ٢٥ دولار) المتصلة بعنصر الملاك الوظيفي المتألف من ٨٨٧ موظفا مدنيا (٢٦٣ موظفا دوليا، و ٣٨٥ موظفا وطنيا، و ٢٣٩ من متطوعي الأمم المتحدة)؛ والتكاليف التشغيلية (٨٠٠ ٨٤٥ ٢٧ دولار). وذلك ما يشكل نقصانا صافيا قدره ٥٠٠ ٤٠٧ ٣٢ دولار مقارنة بالموارد الموافق عليها لعام ٢٠٠٧، يعزى في معظمه إلى انخفاض في التكاليف التشغيلية (٢٠٠ ٨٧٠ ٣١ دولار) وفي عنصر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، مقابل زيادة في تكاليف الموظفين المدنيين (٤٠٠ ٦٧٥ ١ دولار).

١ - الموظفون المدنيون

الوظائف	العدد	الرتبة
الوظائف المعتمدة في البداية لعام ٢٠٠٧	٩١٨	١ و أ ع؛ ١ أ ع م ٧ م ـــــــــد-١؛ ١٦ ف-٥؛ ٤ ف-٤؛ ١٠٢ ف-٣؛ ١٢ ف-٢؛ ٩١ خ م؛ ٢٥٨ من متطوعي الأمم المتحدة؛ ٤٩ موظفا وطنيا؛ ٣٤٠ ر م
الوظائف الشاغرة في ٢٩ شباط/ فبراير ٢٠٠٨	١٥٩	٣ م ـــــد-١؛ ٢ ف-٥؛ ١٤ ف-٤؛ ٢٠ ف-٣؛ ٢ ف-٢؛ ١٦ خ م؛ ٤٥ من متطوعي الأمم المتحدة؛ وظيفتان وطنيتان؛ ٥٥ ر م
الوظائف المقترحة لعام ٢٠٠٨	٨٨٧	١ و أ ع؛ ١ أ ع م؛ ٧ م ـــد - ١ ؛ ١٦ ف -٥؛ ٤٣ ف-٤؛ ٨٣ ف-٣؛ ١٣ ف-٢، ٩٩ خ م؛ ٢٣٩ من متطوعي الأمم المتحدة؛ ٦١ موظفا وطنيا؛ ٣٢٤ ر م
الوظائف الجديدة	١٥	١ ف-٤؛ ١ ف-٣؛ ١ ف-٢؛ ١٢ موظفا وطنيا
الوظائف الملغاة	٤٦[أ]	٨ ف-٣؛ ٣ خ م؛ ١٩ من متطوعي الأمم المتحدة؛ ١٦ ر م
الوظائف المنقولة	٣٣	٣ خ م؛ ٢٨ ر م؛ ٢ من متطوعي الأمم المتحدة
الوظائف المعاد تصنيفها	١٢	١ ف-٣ يعاد تصنيفها في الرتبة ف-٤؛ و ١١ ف-٣ يعاد تصنيفها في رتبة خ م

(أ) ستلغى تدريجيا جميع الوظائف البالغ عددها ٨٨٧ وظيفة بحلول نهاية عام ٢٠٠٨. وسيعاد الموظفون الفنيون إلى الوطن فيما بعد تموز/يوليه ٢٠٠٨، وستلغى الوظائف الإدارية المتبقية تدريجيا خلال فترة التصفية من ١ آب/أغسطس إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٢ - التعليقات والتوصيات بشأن الوظائف

٣٢ - تشمل تكاليف الوظائف البالغة ٧٠٠ ٤٧٦ ٢٥ دولار والمقترحة لعام ٢٠٠٨ صافي النقصان المقترح المتمثل في ٣١ وظيفة في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (انظر الجدول أعلاه). ويشمل ذلك اقتراح إضافة ١٥ وظيفة (٣ دولية و ١٢ وطنية) (انظر الفقرات من ٣٣ إلى ٣٧ أدناه)، مقابل اقتراح إلغاء ٤٦ وظيفة (انظر الجدول أعلاه). وتقترح أيضا إعادة تصنيف وظيفتين (انظر الفقرتين ٣٨ و ٣٩ أدناه)، وعمليات نقل عدة وظائف من قسم إلى آخر التي تناولها الأمين العام في تقريره (A/62/512/Add.6). ويتضمن ملاك موظفي البعثة الوارد في تقرير الأمين العام التغييرات التدريجية المتوخاة في عنصر الوظائف. وتلاحظ اللجنة أنه من المقرر إلغاء العنصر الفني للبعثة بشكل تدريجي بحلول نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٨، وأن الوظائف الإدارية المتبقية ستلغى تدريجيا خلال فترة التصفية من ١ آب/أغسطس إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وطبق على الاحتياجات من الموظفين الدوليين عامل شغور نسبته ٢٠ في المائة خلال المرحلة التشغيلية و ١٠ في المائة خلال مرحلة التصفية. وطُبق عاملا شغور نسبتهما ١٥ و ٢٠ في المائة على الاعتمادات الخاصة بالموظفين الوطنيين وبمتطوعي الأمم المتحدة على التوالي.

٣٣ - **واللجنة تضع طلب وظائف جديدة موضع التساؤل في هذه المرحلة، ولا سيما بالنظر إلى حالة الشواغر المبينة في الجدول أعلاه وإلى المدة الطويلة التي يستغرقها عادة تعيين الموظفين. وتلاحظ اللجنة أيضا أن من المقرر إجراء الانتخابات في منتصف نيسان/أبريل، وأن البعثة تزمع عقب ذلك إلغاء العنصر الفني نهائيا بشكل تدريجي بحلول نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٨**. وقد أحيطت اللجنة علما أن المدة التي يستغرقها في المتوسط تعيين مرشح خارجي وقع عليه الاختيار هي حوالي ثمانية أسابيع ابتداء من يوم استلام مدير البرامج للقائمة المختصرة للمرشحين الموصى بهم، بينما تستغرق في المتوسط مدة تعيين مرشح داخلي وقع عليه الاختيار خمسة أسابيع تقريبا. **ومراعاة لهذه الاعتبارات، توصي اللجنة بتوفير بعض من الوظائف الجديدة المقترحة عن طريق نقل الوظائف واستخدام الوظائف الشاغرة بشكل مرن.**

الوظائف الجديدة

٣٤ - يقترح إنشاء وظيفتين في مكتب الممثل الخاص للأمين العام، إحداهما لمترجم شفوي (ف-٢) والأخرى لمساعد في ميدان فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (موظف وطني)، (A/62/512/Add.6، الفقرتان ٦٨ و ٦٩). وتلاحظ اللجنة أن الطلب على الترجمة فاق بكثير

ما كان متوقعا في عام ٢٠٠٧ وأن ثمة حاجة إلى مترجم شفوي دولي بالنظر إلى الطابع الحساس للقضايا المطروقة في المشاورات الرفيعة المستوى. **وتقر اللجنة بالحاجة إلى وظيفة من الرتبة ف -٢ المترجم الشفوي على النحو الذي اقترحه الأمين العام وترى أنه ينبغي تلبية تلك الحاجة إما من خلال القدرات الحالية وإما من خلال إعادة التوزيع. على أن اللجنة غير مقتنعة بالحاجة إلى وظيفة المساعد في ميدان فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (موظف وطني) في هذه المرحلة المتأخرة من عمليات البعثة.**

٣٥ - ويقترح إنشاء وظيفة من الرتبة ف -٤ في مكتب الشؤون السياسية لموظف في خلية التحليل المشتركة التابعة للبعثة (المرجع نفسه، الفقرة ٧٢). وتشير اللجنة إلى أن توجيهات السياسة العامة التي تتبعها الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام تقتضي تلبية الحاجة إلى هذه الوظيفة من ميزانيات البعثات. بيد أن اللجنة أُبلغت بأن تلك التوجيهات تخضع للسلطة التقديرية بالنسبة للبعثات السياسية الخاصة ولا تتسم بطابع الإلزام. **وتوصي اللجنة بعدم الموافقة على وظيفة موظف خلية التحليل المشتركة التابعة للبعثة من الرتبة ف - ٤، نظرا إلى توقيت الاقتراح وإلى خطة إعادة الموظفين الفنيين إلى أوطانهم بحلول نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٨.**

٣٦ - ويقترح إنشاء إحدى عشرة وظيفة (موظفون وطنيون) في مكتب الشؤون المدنية لـ ١٠ موظفين في ميدان التوعية والرصد ووظيفة واحدة لموظف للشؤون الاجتماعية (المرجع نفسه، الفقرات ٧٦-٧٩). ويقترح توزيع الوظائف الـ ١٠ لموظفي التوعية والرصد بين المكاتب الإقليمية والمقر لتحل محل خمس وظائف لموظفين دوليين وخمس وظائف أخرى لمتطوعي الأمم المتحدة، يُقترح إلغاؤها، تمشيا مع استراتيجية البعثة لتعيين موظفين وطنيين وبناء القدرات الوطنية. **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظائف العشر (موظفون وطنيون) المقترحة لموظفي التوعية والرصد لتحل محل الوظائف الدولية الحالية، بالنظر إلى أهمية بناء القدرات، وعلى وظيفة موظف للشؤون الاجتماعية (موظف وطني)، بالنظر إلى تركيزها على الأنشطة المضطلع بها وطنيا في سياق المسائل المتصلة بعملية السلام.**

٣٧ - ويقترح إنشاء وظيفة من الرتبة ف - ٣ في القسم الطبي لطبيب (المرجع نفسه، الفقرتان ٨١ و ٨٢). **وتوصي اللجنة بعدم الموافقة على هذه الوظيفة نظرا إلى تأخر الاقتراح وإلى الخطة التي تقتضي بقاء البعثة في مستواها التشغيلي حتى نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٨ فحسب. وينبغي تلبية الحاجة إلى تلك الوظائف من داخل القدرات الحالية.**

إعادة التصنيف

٣٨ - يقترح ترفيع وظيفة برتبة ف - ٣ لمساعد خاص في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام إلى الرتبة ف-٤ (المرجع نفسه، الفقرة ٧٠). ويستند الاقتراح إلى الخبرة المتعلقة بحجم المسؤوليات والحاجة إلى مستوى الأقدمية المطلوب للاضطلاع بالأعمال التي تقتضيها الوظيفة، فضلا عن الخبرة المكتسبة من العمل خلال السنة الماضية. **وليس للجنة اعتراض على إعادة التصنيف المقترحة للمساعد الخاص في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام.**

٣٩ - ويقترح إعادة تصنيف إحدى عشرة وظيفة بتحويلها من الرتبة ف - ٣ إلى رتبة الخدمة الميدانية: وظيفة واحدة لموظف المطالبات في قسم إدارة الممتلكات (الفقرة ٨٣)، وخمس وظائف في مركز الدعم اللوجستي (الفقرة ٩١)، وخمس وظائف في قسم السلامة والأمن (الفقرة ٩٠). وتقترح البعثة إعادة تصنيف تلك الوظائف بناء على الخبرة التي اكتسبتها واستنتاجها أن من الأنسب أن يقوم بتنفيذ تلك المهام موظف في رتبة الخدمة المدنية. **وتوافق اللجنة على اقتراح إعادة تصنيف الوظائف الـ ١١ المذكورة بتحويلها إلى رتبة الخدمة الميدانية.**

٣ - التكاليف التشغيلية

٤٠ - تقدَّر الاحتياجات المقترحة لتغطية التكاليف التشغيلية لبعثة الأمم المتحدة في نيبال خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بمبلغ ٨٠٠ ٨٤٥ ٢٧ دولار. وينطوي هذا المبلغ على نقصان قدره ٢٠٠ ٨٧٠ ٣١ دولار مقارنةً بالموارد المخصصة لعام ٢٠٠٧، ويعزى ذلك أساسا إلى انخفاض في الاحتياجات من المعدات والمواد التي جرى شراؤها في عام ٢٠٠٧. بيد أن اللجنة تلاحظ أن ذلك الاعتماد يشمل مبلغا قدره ٢٠٠ ٩٤٢ دولار للاحتياجات غير المتكررة. وتتصل تلك الاحتياجات أساسا باقتراح شراء معدات في إطار بند تكنولوجيا المعلومات (٤٠٠ ٦٥٩ دولار) وبند المرافق والهياكل الأساسية (٠٠٠ ١٦٦ دولار). وأُبلغت اللجنة بأن مصادر الطاقة التي لا يعوَّل عليها والقطاعات المتكررة في الإمداد بالطاقة الكهربائية في منطقة البعثة تسببت في تعطل بعض المعدات قبل الأوان (حواسيب منضدية، شاشات حواسيب، حواسيب حجرية)، مما أصبح يستوجب استبدالها الآن. **واستنادا إلى التوضيح المقدم، توصي اللجنة بالموافقة على تلك الموارد وتوصي أيضا باتخاذ خطوات للتقليل من تلك المخاطر في المستقبل.**

سادسا – مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال

ألف – الولاية والنتائج المقررة

٤١ – تقدم الفقرات من ٩٢ إلى ١١٣ من تقرير الأمين العام معلومات أساسية عن الحالة في الصومال وعن ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، وكذلك عن أنشطته الحالية وتفاعله مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة وغيرها من الكيانات. وتشير اللجنة إلى أن الأمين العام، في رسالته المؤرخة ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/762)، أبلغ مجلس الأمن بأنه سيقوم بتقييم التدابير الأخرى اللازمة لتعزيز قدرة مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال على الاضطلاع بدوره المعزَّز، بما في ذلك إمكانية نقله من نيروبي إلى مقديشيو وأي تدابير أمنية قد تكون ضرورية لعملية النقل، على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ١٧٧٢ (٢٠٠٧)، وأنه يقوم، في هذا الصدد، بوضع ميزانية منقحة ستستكمل في شكلها النهائي في الربع الأول من عام ٢٠٠٨. وأبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام (S/2007/763) فيما بعد بأن المجلس أحاط علما بالمعلومات التي تضمنتها رسالته وبالنية التي أعرب عنها فيها.

٤٢ – وتلاحظ اللجنة أن مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال لم يتمكن من الانتقال إلى الصومال في عام ٢٠٠٧ بسبب الحالة الأمنية هناك. وقد أنشئت أربعة من المكاتب الخمسة المقرر إقامتها داخل الصومال (بايدوا ومقديشيو وكيسمايو وهارجيسا)، ونُصِّب في كل واحد منها موظف وطني. ويُزمع تعزيز تلك المكاتب تدريجيا. وأبلغت اللجنة بأن طلبا وُجِّه إلى إدارة شؤون السلامة والأمن لتقييم الحالة الأمنية في الصومال بغية السماح بإجراء عملية الانتقال على مراحل.

٤٣ – وتلاحظ اللجنة كذلك أن مجلس الأمن قرر، في الفقرة ١ من قراره ١٨٠١ (٢٠٠٨)، تجديد الإذن للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بالإبقاء على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، للاضطلاع بالولاية المحددة في الفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ١٧٧٢ (٢٠٠٧). وفي الفقرة ٦، أشار مجلس الأمن كذلك، إلى أنه يتطلع إلى تلقي التقرير الوشيك للأمين العام الذي يتناول، في جملة أمور، الخيارات المحددة لتعزيز قدرة المكتب ولدعم مواصلة نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بشكل كامل، وللتحضير لاحتمال نشر قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة لكي تحل محل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتلاحظ اللجنة أن الأمين العام استجاب لذلك الطلب (انظر S/2008/178).

باء – الاحتياجات من الموارد

٤٤ – تشير اللجنة إلى أن الاحتياجات المتعلقة بمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ أُدرجت في تقرير الأمين العام السابق عن احتياجات البعثات السياسية الخاصة (A/62/512 و Add.3). وعلى ضوء التطورات المبينة أعلاه، قدم الأمين العام تقديرات منقحة تتعلق بمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (A/62/512/Add.6).

٤٥ – وتشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة أدرجت، في قرارها ٢٣٨/٦٢، اعتمادا قدره ٧ ٨٤١ ٦٠٠ دولار للمكتب للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، استنادا إلى مقترحات الأمين العام (انظر A/62/512 و Add.3، والفقرة ٤١ أعلاه). أما الاحتياجات التقديرية المنقحة للمكتب للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بصيغتها الواردة في تقرير الأمين العام (A/62/512/Add.6)، فتبلغ ١٦ ٢٣٣ ٨٠٠ دولار (بزيادة قدرها ٩ ٤٧٣ ٩٠٠ دولار على الموارد المعتمدة لعام ٢٠٠٧). وبالنظر إلى الموارد المعتمدة فعلا في القرار ٢٣٨/٦٢، ستدعو الحاجة إلى موارد إضافية قدرها ٨ ٣٩٢ ٢٠٠ دولار.

٤٦ – وستغطي الموارد المنقحة المقترحة لعام ٢٠٠٨ تكاليف الموظفين المدنيين (٧ ١٠٥ ٣٠٠ دولار)، التي تشمل ملاكا وظيفيا يضم ٧٢ موظفا مدنيا (٤٤ وظيفة دولية و ٢٨ وظيفة وطنية)، والتكاليف التشغيلية (٩ ١٢٨ ٥٠٠ دولار).

١ – الموظفون المدنيون

الوظائف	العدد	الرتبة
الوظائف المعتمدة في البداية لعام ٢٠٠٧	٣٩	١ و أ ع؛ ١ مد-١؛ ٣ ف-٥؛ ٥ ف-٤؛ ٤ ف-٣؛ ٦ خ م؛ ٤ خ ع (ر أ)؛ ٧ م ف و؛ ٨ ر م
الوظائف الشاغرة في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨	٧	١ مد-١؛ ٣ خ م؛ ٣ م ف و
الوظائف المقترحة لعام ٢٠٠٨	٧٢	١ و أ ع؛ ١ مد-٢؛ ١ مد-١؛ ٧- ف-٥؛ ٩ ف-٤؛ ٩ ف-٣؛ ١٢ خ م؛ ٤ خ ع (ر أ)؛ ١٢ م ف و؛ ١٦ ر م

الوظائف	العدد	الرتبة
الوظائف الجديدة	٣٢	٤ ف-٥؛ ٤ ف-٤؛ ٥ ف-٣؛ ٦ خ م؛ ٥ م ف و؛ ٨ ر م
الوظائف الملغاة	-	
الوظائف المنقولة	-	
الوظائف المعاد تصنيفها	١	من مد-١ إلى مد-٢

٢ - التعليقات والتوصيات بشأن الوظائف

٤٧ - تغطي تكاليف الموظفين البالغة ٣٠٠ ١٠٥ ٧ دولار ملاكا وظيفيا يضم ٧٢ وظيفة (بزيادة قدرها ٣٢ وظيفة)، منها ٤٤ وظيفة دولية (٢٨ من الفئة الفنية، و ١٢ من فئة الخدمة الميدانية، و ٤ من فئة الخدمات العامة)، و ٢٨ وظيفة وطنية (١٢ موظفا فنيا وطنيا، و ١٦ موظفا من الرتبة المحلية) (انظر الفقرات ٤٨ إلى ٥٧ أدناه). ويُقترح أيضا إعادة تصنيف وظيفة واحدة (انظر الفقرة ٥٨ أدناه). وتلاحظ اللجنة أن تكاليف الملاك الوظيفي تغطي ٦ أشهر في نيروبي و ٦ أشهر في مقديشيو. وقد أُبلغت اللجنة بأن الاحتياجات المتعلقة بالملاك الوظيفي تأخذ في اعتبارها عاملي شغور فيما يختص بالوظائف المستمرة قدرهما ٤ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين و ٣ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين، وعاملي شغور فيما يختص بالوظائف الجديدة قدرهما ٢٠ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين و ٨ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين.

الوظائف الجديدة

٤٨ - يُقترح إنشاء أربع وظائف (١ ف-٥؛ ١ ف-٣؛ ٢ خ م) في مكتب الممثل الخاص للأمين العام، على النحو التالي:

(أ) وظيفة واحدة برتبة ف-٥ لموظف قانوني (A/62/512/Add.6، الفقرة ١١٩)؛

(ب) وظيفة واحدة من فئة الخدمات الميدانية لمساعد قانوني/إداري (المرجع نفسه، الفقرة ١٢٠)؛

(ج) وظيفة واحدة برتبة ف-٣ لموظف إعلام (المرجع نفسه، الفقرتان ١٢١ و ١٢٢)؛

(د) وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية لموظف للحماية المباشرة (المرجع نفسه، الفقرة ١٢٣).

٤٩ - ويُقترح إنشاء سبع وظائف (١ مد-١؛ ١ ف-٤؛ ٢ ف-٣؛ ١ خ م؛ ٢ م ف و) في مكتب الشؤون السياسية، على النحو التالي (المرجع نفسه، الفقرة ١٢٥):

(أ) وظيفة واحدة برتبة مد-١ لكبير موظفي الشؤون السياسية؛

(ب) خمس وظائف (١ ف-٤؛ ٢ ف-٣؛ ٢ م ف و) لموظفين للشؤون السياسية؛

(ج) وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية لمساعد إداري.

٥٠ - ويُقترح إنشاء وظيفتين (١ ف-٣؛ ١ م ف و) في وحدة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لموظفين لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (المرجع نفسه، الفقرة ١٢٦).

٥١ - ويُقترح إنشاء وظيفتين في وحدة حقوق الإنسان لموظف أقدم لشؤون حقوق الإنسان (ف-٥) ومساعد لشؤون حقوق إنسان (من الرتبة المحلية) (المرجع نفسه، الفقرات ١٢٧-١٢٩).

٥٢ - ويُقترح إنشاء وظيفتين في وحدة الشؤون الإنسانية والإنمائية، لموظف أقدم للشؤون الإنسانية والإنمائية (ف-٥)، وموظف للشؤون الإنسانية والإنمائية (موظف فني وطني) (المرجع نفسه، الفقرتان ١٣٠ و ١٣١).

٥٣ - ويُقترح إنشاء وظيفتين (١ ف-٤؛ ١ ف-٣) في وحدة الشؤون المدنية والانتخابية (المرجع نفسه، الفقرتان ١٣٢ و ١٣٣).

٥٤ - ويُقترح إنشاء وظيفتين (١ ف-٤؛ ١ م ف و) في وحدة الشؤون الجنسانية، لمستشارين للشؤون الجنسانية (المرجع نفسه، الفقرتان ١٣٤ و ١٣٥).

٥٥ - ويُقترح إنشاء إحدى عشرة وظيفة (١ ف-٥؛ ١ ف-٤؛ ٣ خ م؛ ٦ ر م) لتعزيز إدارة المكتب نظرا لنمو ملاكه الوظيفي وتعزيز ولايته، وذلك على النحو التالي:

(أ) وظيفة واحدة (ف-٥) لموظف إداري أقدم (المرجع نفسه، الفقرة ١٣٧)؛

(ب) وظيفة واحدة (من فئة الخدمة الميدانية) لفني اتصالات (المرجع نفسه، الفقرة ١٣٨)؛

(ج) وظيفة واحدة (من فئة الخدمة الميدانية) لضابط أمن (المرجع نفسه، الفقرة ١٣٩)؛

(د) أربع وظائف (من الرتبة المحلية) لسائقين (المرجع نفسه، الفقرة ١٤٢)؛

(هـ) وظيفتان (من الرتبة المحلية) لمساعدين إداريين (المرجع نفسه، الفقرتان ١٤٠ و ١٤١).

(و) وظيفتان لإنشاء قسم مكرس للشؤون المالية، لكبير الموظفين الماليين (ف-٤) وأمين للصندوق (فئة الخدمة الميدانية) (المرجع نفسه، الفقرات ١٤٣-١٤٦). ويعتمد مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال حاليا على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدارة أمواله. وللتقليل من التأخيرات الحالية في إدارة موارد المكتب، يُقترح إنشاء قسم مكرس للشؤون المالية. وستضم الوظيفتان الإضافيتان المقترحتان إلى وظيفتين قائمتين للشؤون المالية ضمن الإدارة (وظيفة واحدة برتبة ف-٣ وأخرى من فئة الخدمة الميدانية) فضلا عن وظيفتين لمساعدين ماليين (من الرتبة المحلية) يتم استيعابها عن طريق تغيير المهام (المرجع نفسه، الفقرة ١٤٦).

٥٦ - **وتلاحظ اللجنة رأي الأمين العام القائل بأن التطورات الأخيرة التي شهدتها الصومال تشكل فرصة فريدة للأمم المتحدة من أجل توفير دعم سياسي أكبر لعملية السلام. إلا أن اللجنة تدرك بالقدر نفسه الحالة الأمنية المعقدة في الميدان التي تحول دون انتقال مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال إلى هناك في الوقت الحاضر. ونظرا للخبرة المكتسبة في عام ٢٠٠٧، فإنه من الصعب التأكد في هذه المرحلة من الوقت الذي سيمكن فيه انتقال الممثل الخاص للأمين العام وفريقه من نيروبي إلى الصومال في نهاية المطاف. وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٤٣ أعلاه، كان قد طُلِبَ من إدارة شؤون السلامة والأمن تقييم الحالة الأمنية في الصومال، على أن تُراعَى نتائج هذا التقييم في الانتقال التدريجي المتوخى. وفي هذا الصدد، تشدد اللجنة الاستشارية على ضرورة ضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم، وكفالة أن تكون الظروف مواتية لاضطلاعهم بعملهم. واللجنة على ثقة من أن هيكل البعثة سيظل قيد الاستعراض في ضوء الخبرات المكتسبة. وتطلب اللجنة أن يتم تعيين الموظفين الجدد في سياق الحالة الأمنية في الصومال، وأن يستند نشرهم إلى الاحتياجات التشغيلية.**

٥٧ - **وليس للجنة أي اعتراض على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالميزانية. إلا أنه نظرا للملاحظات الواردة في الفقرة ٥٦ أعلاه، ترى اللجنة أنه من غير المرجح استغلال مجموع الموارد المطلوبة بالكامل. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقدم الأمين العام إلى**

الجمعية العامة مباشرة، عند نظرها في تقريره، أي معلومات مستكملة عن الاحتياجات المالية لعام ٢٠٠٨، حتى تتمكن الجمعية من اتخاذ قرار مستنير تماما.

إعادة التصنيف

٥٨ - يُقترح إعادة تصنيف وظيفة نائب الممثل الخاص للأمين العام من الرتبة مد-١ إلى الرتبة مد-٢ (انظر A/62/512/Add.6، الفقرة ١٢٤). **واستنادا إلى التبرير المقدم دعما لإعادة التصنيف المقترحة، توصي اللجنة الاستشارية بقبول مقترح الأمين العام.**

٣ - التكاليف التشغيلية

٥٩ - تصل الاحتياجات المقترحة للتكاليف التشغيلية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ٥٠٠ ١٢٨ ٩ دولار. وتلاحظ اللجنة أن الاعتماد المقترح يشمل مبلغا قدره ٤٠٠ ٦٩٥ ٢ دولار للاحتياجات غير المتكررة. وهي غالبا ما تتعلق بالاحتياجات من معدات الاتصالات (٦٠٠ ٤٨١ ١ دولار)، لشراء معدات خاصة بالسواتل والهاتف، من أجل إنشاء شبكة اتصالات في الصومال. وأُبلغت اللجنة، عند استفسارها، بأن الحاجة إلى تحسين شبكة الاتصالات تستند إلى الشواغل الأمنية التي تحتم امتثال كل تحركات الأفراد لمعايير العمل الأمنية الدنيا. وفضلا عن ذلك، تتسم شبكات الهاتف المحمول بعدم الموثوقية في بيئة تعد فيها سرية الاتصالات أمرا هاما. وأُدرج أيضا اعتماد قدره ٠٠٠ ٥٤٢ دولار لاقتناء سيارة ركاب، ومركبتان مصفحتان، و ١٢ مركبة رباعية الدفع لاستخدامها في نيروبي والصومال، ويتضمن ذلك تكاليف الشحن ذات الصلة.

٦٠ - وتبلغ الموارد المقترحة للنقل الجوي ٢٠٠ ٩٥٣ ١ دولار. وأُبلغت اللجنة بعدم وجود شركة طيران تجارية موثوقة أو معترف بها من الأمم المتحدة لها رحلات داخل الصومال أو إليه، مما يسفر عن الحاجة إلى استخدام طائرات تابعة للأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، من المتوقع أن يسافر الممثل الخاص للأمين العام إلى الصومال مرتين شهريا على الأقل، غالبا بعد الإخطار بالسفر بمهلة قصيرة، وأنه مع التوسع المقرر في مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، سيزداد عدد الموظفين المسافرين إلى الصومال ومنه. وقُدِّرت تكاليف استئجار طائرة ثابتة الجناحين والتكاليف ذات الصلة (٨٠٠ ٧٥٦ ١ دولار) استنادا إلى الاحتياجات المتوقعة المتمثلة في أربع رحلات أسبوعية إلى الصومال تصل ساعات طيران كل منها إلى خمس ساعات في المتوسط. **ولكن في حالة انتقال مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال إلى هناك، تتوقع اللجنة تحقيق بعض الوفورات.**

٦١ - **وتوصي اللجنة بقبول مقترح الأمين العام (انظر أيضا الفقرة ٥٧ أعلاه).**

سابعا – التوصية

٦٢ - فيما يتعلق بمقترح الأمين العام بخصوص الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها، على النحو الوارد في الفقرة ١٤٧ من تقريره (A/62/512/Add.6)، توصي اللجنة الاستشارية بما يلي:

(أ) فيما يتعلق بالاحتياجات الإضافية للبعثات السياسية الخاصة الواردة في تقرير الأمين العام (A/62/512/Add.6)، توصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على الموارد التي طلبها الأمين العام، رهنا بملاحظاتها وتوصيتها المبينة أعلاه. وتطلب اللجنة إبلاغ الجمعية العامة بالمبلغ المعدَّل عند نظرها في مقترحات الأمين العام؛

(ب) أن تحيط الجمعية العامة علما بأن جزءا من الاحتياجات الإضافية سيُلَبَّى من الأرصدة البالغة قيمتها ٨٠٠ ٣٢٢ ١٧ دولار في الاعتماد الإجمالي للبعثات السياسية الخاصة الوارد تحت الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛

(ج) توصي اللجنة الاستشارية، مع مراعاة التوصيتين الواردتين في الفقرتين (أ) و (ب) أعلاه، بأن تخصص الجمعية العامة الموارد المعدَّلة تحت الباب ٣، الشؤون السياسية، وتحت الباب ٣٥، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، على أن يقابلها مبلغ مناظر تحت باب الإيرادات ١، الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.